



*The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library*

**This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.**

**Help ensure our sustainability.**

Give to AgEcon Search

AgEcon Search  
<http://ageconsearch.umn.edu>  
[aesearch@umn.edu](mailto:aesearch@umn.edu)

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

# إِلْوَارَةُ الْمَشْرُوعَاتِ الصَّغِيرَةِ وَعَلَالَقَتْهَا

## بِالْإِقْتِصَادِ الْمَحْلِيِّ وَالْعَالَمِيِّ

أ.د. إبراهيم سليمان محمد محدره و.أسامة محمود عوينحة

أستاذ الاقتصاد الزراعي .  
مدرس الاقتصاد الزراعي .  
كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

### وَلِكَفْهُوَةِ :

تعتبر المشروعات الصغيرة إحدى الركائز الأساسية لمواجهة مشكلة البطالة حيث أنها تؤدي إلى وجود فرص عمل لشباب الخريجين بالإضافة إلى أنها تساهم في تحقيق نمو صناعي ب معدلات مرتفعة، ولذلك تعتبر كياناً صناعياً منظماً قائماً بذاته، يؤثر ويساهم بشكل كبير في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن الاستغناء عنها حتى في أعظم الدول الصناعية تقدماً.

وتتناول هذه المحاضرة المحاور الرئيسية لإدارة المشروعات الصغيرة وما هي السبل التي يتبعها الشباب للبدأ في مشروع صغير. ما هي إستراتيجية التسويق والترويج لمنتجات هذه المشروعات وما هي الهيئات المعنية التي يجب التوجه إليها للمساعدة سواء الفنية أو المادية في إنشاء مشروعات صغيرة وأخيراً علاقة هذه المشروعات الصغيرة بالسوق المحلي والسوق العالمي.

## المحاور الرئيسية لإدارة المشروعات الصغيرة:

الصناعات الصغيرة عنصر أساسي لتحقيق زيادة وتنشيط التنمية الصناعية. وهناك تجارب عديدة لدول ساهمت الصناعات الصغيرة فيها في تحقيق نمو صناعي بمعدلات مرتفعة - منها مثلاً اليابان وسويسرا.

إن الصناعات الصغيرة في أغلب بلدان العالم ليست مجرد عدداً من الحرفيين يعملون لحسابهم بالتعاون مع أفراد أسرهم، أو بالتعاون مع عدد محدود من العمال، حيث تضمنهم ورش قد تفتقد إلى أبسط مقومات ومستلزمات السلامة والصحة المهنية وبينة العمل، ومزودة بالآلات لاتواكب الجديد في عالم التكنولوجيا. كما أن الصناعات الصغيرة ليست مرحلة إنتقالية عابرة من مراحل التنمية الصناعية لبلد ما، أو بمعنى آخر فإنها ليست حلقة وسطى ما بين الأعمال في المنازل من ناحية وبين الصناعات الكبرى من ناحية أخرى، كما أنها ليست نموذجاً مصغرًا للصناعات الكبرى. ولكنها بإختصار كيان صناعي منظم قائم بذاته، يؤثر ويساهم بشكل كبير في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن الإستغناء عنه حتى في أعظم الدول الصناعية تقدماً.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن حسن إستثمار لرؤوس الأموال في مشروع صناعي صغير يتتيح فرص عمل أكثر من إستثمار ذات المبلغ في مشروع صناعي كبير، وبالتالي فإن تعزيز مكانة هذه الصناعات هو أداه من أدوات مكافحة البطالة، والحد من العمل غير المنظم، هذا بالإضافة إلى دورها في الإسهام في التوزيع العادل للدخل والقدرات الشرائية والتوزيع المتوازن للعمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولقد أثبتت الصناعات الصغيرة كفاعليتها في الحد من اجتذاب المدن للتيار المتدفع من القوى

العاملة الريفية، وهو التيار الذى يدفع - فى مصر - إلى نشوء المناطق العشوائية ومدن الصفيح على تخوم العاصمة بما تمثله هذه التجمعات العشوائية من مشكلات إجتماعية وبيئية، كما أن لها الدور الفعال فى تعليم اللامركزية الصناعية التى تتيح فرص العمل فى مختلف المناطق دون أن تتميز منطقة على أخرى، مما يؤدي إلى تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد وتعينة رؤوس الأموال وتنشيط المدخرات الوطنية.

ورغم تباين الرأى فى ترتيب الأولوية التى تتبوأها هذه الصناعات فى سلم الأولويات، إلا أن هناك شبه إجماع حول الإيجابيات التى تفرزها فى مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعى لاعتبارات عديدة فهى مقدمة لها :

١- ميزتها فى إتاحة فرص عمل أكثر برؤوس أموال أقل مقارنة بمتطلبات الصناعات الكبيرة.

٢- اعتمادها على المواد الأولية المحلية وعلى وجه الخصوص فى المناطق الريفية حيث وفرة هذه المواد وباسعار مناسبة، وفي الوقت نفسه يمكن الإفادة من نواتج بعض الصناعات الكبرى بشكل عام، أو بعض النواتج العرضية (الثانوية) لتلك الصناعات وهى بذلك تحققفائدة مزدوجة ذات أبعاد متعددة.

٣- دورها الكبير والمتأنمى كصناعة مغذية تسهم فى تعزيز التصنيع المحلى وتوسيع القاعدة الإنتاجية للدولة.

لقد كان ما سبق هو الدور الاقتصادي والاجتماعى للصناعات الصغيرة، إلا أن مكان الضعف ونقاط الاختناق تتلخص فى أمور تترابط حلقاتها بعضها ببعض بدءاً بقدرة العمالة الماهرة وإنخفاض الكفاءة التقنية ووجود صعوبات مالية، وتدنى الإنتاجية، ومروراً

بعوائق التسويق وعدم كفاية المعرفة بقواعد السوق، وإنتهاء بتأخر وسائل الإنتاج رغبات الإدارة الرشيدة في بعض هذه الصناعات أحياناً.

ولذا يتضح أنه قد يكون هناك إفراط في التفاؤل إذا كان هناك تصوراً أن التغلب على هذه العقبات بقدر طرف إجتماعي بعينه، يواجهها وحده دون تعاون وموازنة بقية الشركاء الاجتماعيين، ولما كانت المشاكل متداخلة فإن الإنفراج لن يتأنى إلا عن طريق الحل الشامل.

لذلك فإن الرؤية الجديدة للبرنامج المصري المقترن يركز على ثمانية عناصر محددة وهي :

- ١) تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغيرة في إعداد الخطط المطلوبة في هذا المجال ووضع إستراتيجية تحدد أهدافها ودورها في خريطة مصر الصناعية.
- ٢) تأمين الحماية التشريعية للعنصر البشري في مجال الصناعات الصغيرة.
- ٣) إعداد سياسات محددة في مجال الصناعات الصغيرة يشرف على تنفيذها ومتابعتها تنظيم مؤسسي قوى ومحدد ومعلوم سلفاً.
- ٤) توفير وتذليل مصادر التمويل المعقوله عن طريق المؤسسات المالية العامة والخاصة.
- ٥) توسيع البنية الأساسية والمساندة والمحفزة للصناعات الصغيرة كوسائل الاتصالات والمواصلات والطاقة.
- ٦) توفير البرامج التدريبية وبرامج المساعدات التقنية وإنشاء أو تخصيص بعض المعاهد ومرافق التدريب لتغطية كل الاحتياجات التي تضمن التطوير والتحسين المستمر لتلك

الصناعات ورفع الجودة لمنتجاتها وأن لا تقتصر المساهمات على مجرد تقديم الدعم الوقتي أو تبني برامج تشجيعية وقصيرة الأجل فقط.

٧) تطوير العلاقة بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة، لتنمية التعاقد من الباطن والاستفادة من الطاقات الصناعية المتاحة لدى الصناعات الصغيرة.

٨) توجيه وسائل الإعلام نحو مزيد من الاهتمام بالتوعية المستمرة في هذا المجال.

### **كيفية قيادة مشروعًا صناعيًّا؟**

يتأثر تأسيس المشروعات الصناعية بظروف المجتمع الذي سوف تنشط فيه، وكذلك بحاجات المستهلكين ومدى إتساع السوق لاستيعاب ما سوف تتجهه المشروع ومقدار المنافسة التي تتصارع المشروعات في نطاقها.

وأن أي قرار استثماري في المشروعات الصغيرة يترتب عنه تخصيص أموال زائداته في أصول ثابتة قد تشكل عبئًا يصعب تعيينه إذا ما تبين عدم سلامة هذا القرار.

لذا فإنه لنجاح المشروع عند تشغيله لابد أن تسبق تنفيذه دراسة موضوعية توضح جدوى إنشاء المشروعات من عدمه بطريقة عملية. والاستثمار في المشروعات الصناعية يعتبر ارتباطاً مالياً بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها وذلك على مدى زمني طويل في المستقبل وعلى هذا الأساس فإن دراسات الجدوى تستند بناء على التحاليل الفنية والتسويقية والمالية على تبريرات مستقبلية لوضع المشروع الاستثماري مما يساعد على تجنب إتخاذ القرارات العشوائية غير المدروسة أو إتخاذ القرار في ظل عدم التأكد.

ودراسة الجدوى توضح للمستثمر أهمية الفترة الزمنية المالية والعائد الاستثماري لأمواله المستثمرة خلال الفترات الزمنية لعمر المشروع. ومن الناحية الفنية والإنتاجية

تعتبر دراسة الجدوى هامة جداً لرجال الأعمال حيث تحدد أساساً الفنى للقرار الاستثمارى الخاص بالمشروع مع تحديد العناصر المدرجة التى ترتبط بالإنتاج باستخدام طرق إنتاج محددة أو عدة طرق إنتاجية تعدل، للمستثمر عائداً محدوداً للمشروع الاستثمارى.

**ما هي الدراسات الأساسية الازمة لإنشاء مشروع صناعي ؟**

هناك ثلاثة أنواع من الدراسات لانختلف فى أهميتها عن بعضها البعض وهى :

١- دراسات السوق.

٢- الدراسة الفنية.

٣- الدراسة الاقتصادية.

**١- دراسة السوق :** يقصد بدراسة السوق الدراسة التي تهدف لفهم التعرف على الأشكال والمواصفات التي سيطلبها المستهلك في كل سلعة مثلاً. السلع المتوقع أن ينتجها المصنع، أرقام المبيعات من كل شكل، وأنسب طرق التوزيع والسعر الذي يقتراح أن تباع به كل منها. وأخيراً أنواع الخدمات المطلوب توفيرها للمستهلك أو الموزع أو كليهما لضمان تحقيق رقم المبيعات المتوقع.

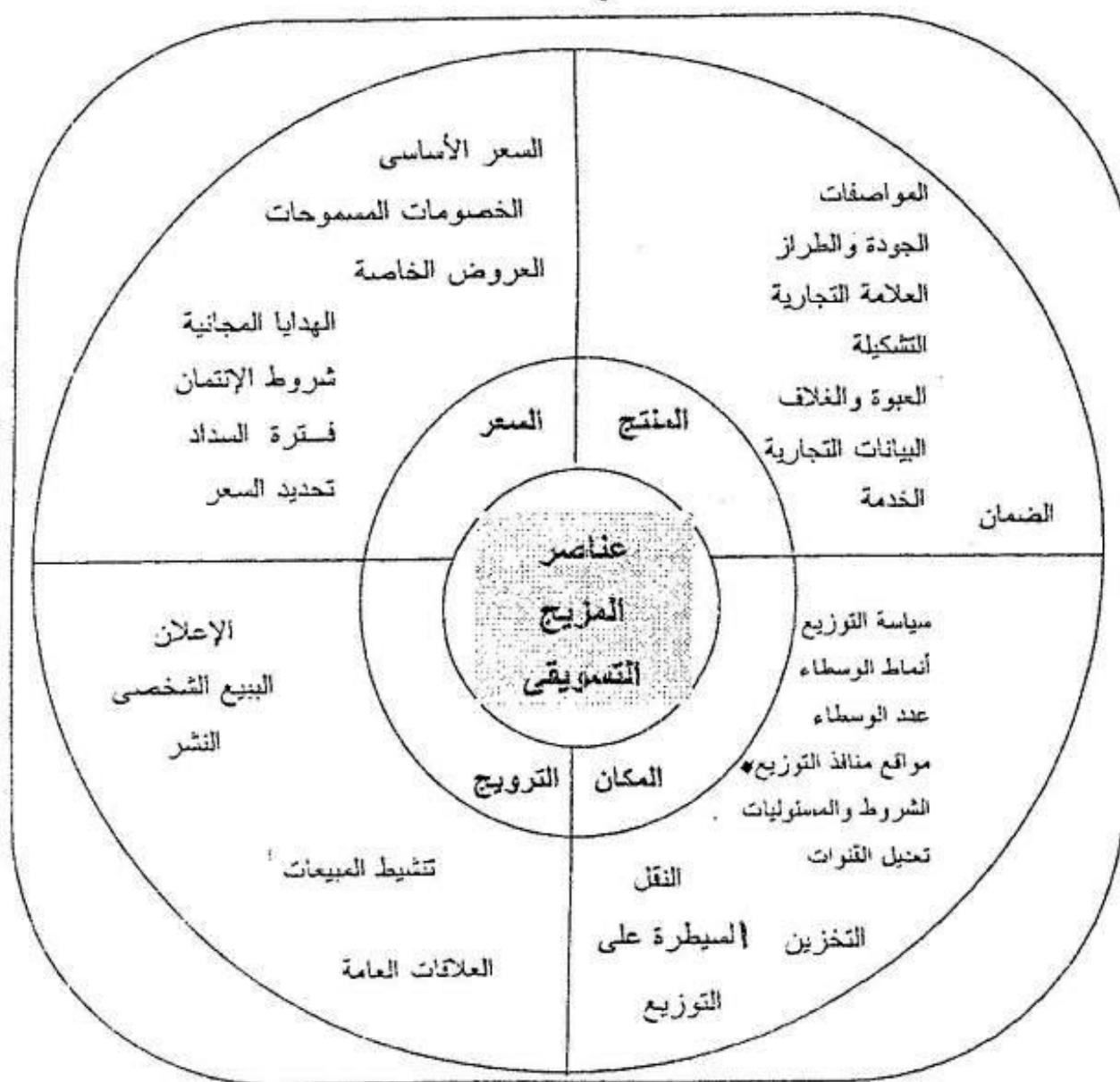
### **أهمية الدراسة :**

تعتبر دراسة السوق أهم أنواع الدراسات التي تهدى قبل اتخاذ قرار بإنشاء أي مشروع. وبقدر الالتزام والدقه في إعداد هذه الدراسة بقدر ما يهدلى الإطمئنان إلى مستقبل الأموال المستثمرة في المشروع، والعكس صحيح وذلك لعدة أسباب أهمها :

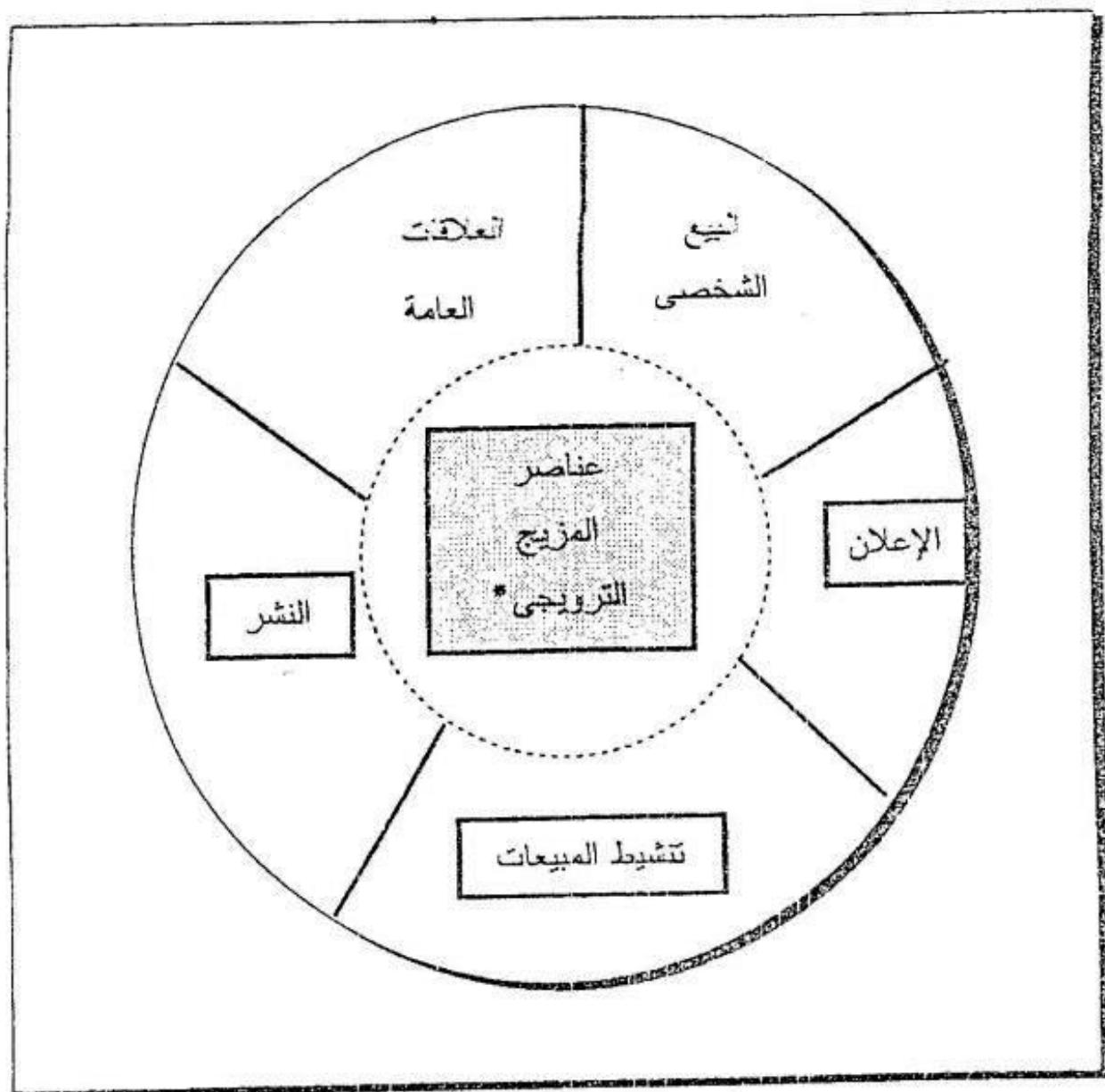
- ١) تعتبر دراسة السوق الأساس الذي يتقرر وفقاً له الإستمرار في المشروع أو إستبعاده كلياً، إذ لا يعقل أن ينشئ المصنع لإنتاج سلعة لا ينتظر بيعها.
- ٢) تفيد الدراسة في توجيه المصنع لإنتاج الأشكال والمواصفات التي يقبلها المستهلك. فقد تعدد الأشكال والمواصفات التي يمكن إنتاجها من سلعة معينة، وعلى المصنع أن يحدد مقدماً مجموعة الأشكال والأصناف التي ستنتج وكذلك الكميات التي ستنتج من كل منها.
- ٣) تحدد الدراسة التي تعد للسوق الطاقة المطلوبة لإنتاج الكمية المنتظر بيعها وبالتالي تحدد حجم المصنع، وبالتالي تنفادى إنشاء مصنع بطاقة أكبر أو أقل من الطاقة المطلوبة.
- ٤) تعبر دراسة السوق الأساس لإعداد الدراسة الفنية، فطاقة المصنع وحجمه تؤثر في تحديد مساحة المصنع والمباني وأنواع التجهيزات ومستلزمات الإنتاج.
- ٥) تحدد دراسة السوق الكمية المنتظر بيعها وسعر البيع المتوقع كل من الأصناف الممكنة إنتاجها وبالتالي تحدد الإيرادات المتوقعة التي إذا ما قورنت بالتكاليف في الدراسة الاقتصادية فيمكن تحديد ربحية المشروع.

# إستراتيجية التسويق والترويج

## عناصر المزيج التسويقي®

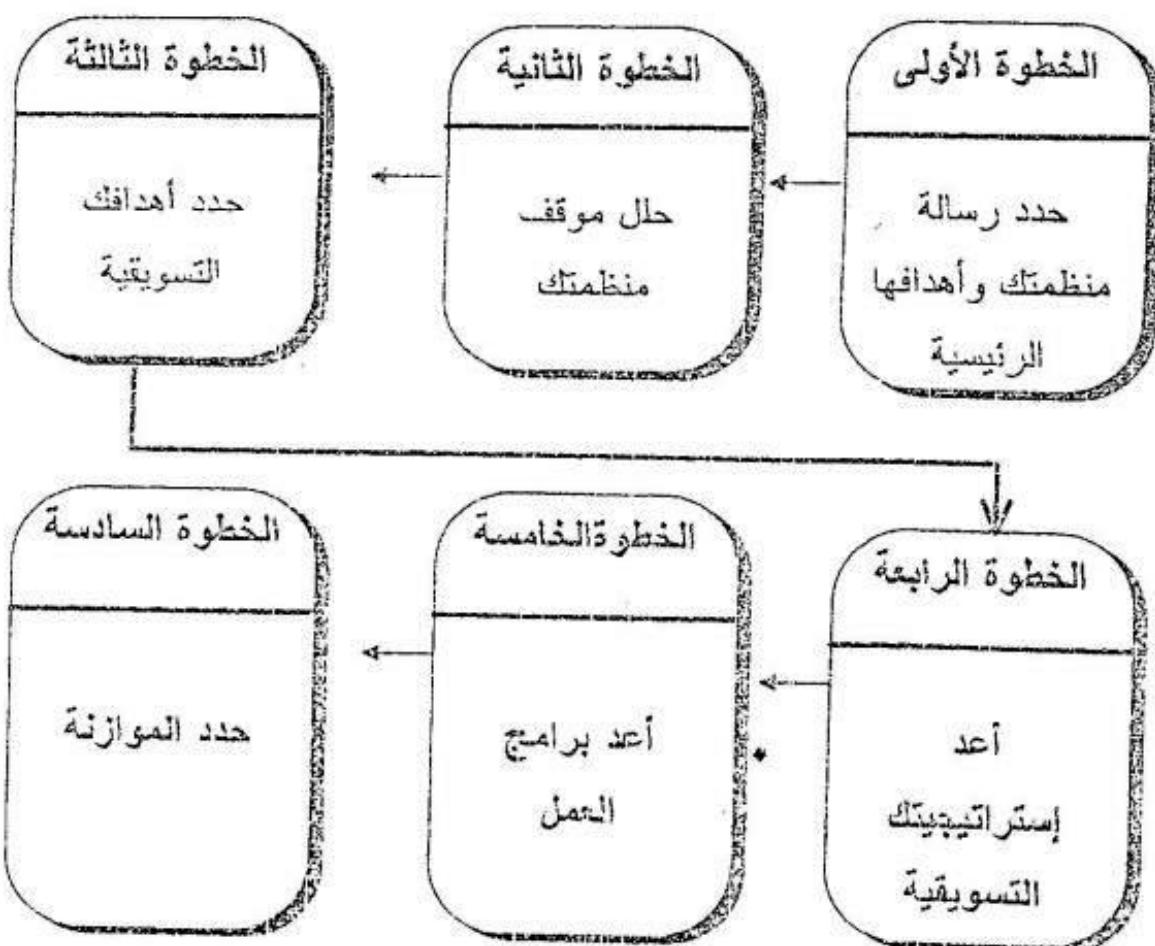


يعد الترويج من أهم اللبنات الرئيسية في بناء التسويق فهو يستخدم لتعريف العملاء المرتقبين بالمنتج وإقناعهم به وحثهم على شرائه. ويكون المزيج الترويجي من خمسة عناصر يوضحها الشكل التالي.



## نظام تحطيم التسويق

تخطيط التسويق طريقك إلى النجاح	التسويق عملية متكاملة ومتغيرة
--------------------------------	-------------------------------



الرقابة على تنفيذ خططك التسويقية	أمور تساعدكم على وضع خطط تسويقية فعالة
-------------------------------------	---

## رابعاً

### (الهيئات المعنية بالمشروعات الصغيرة في مصر)

يهتم هذا الجزء التعرف على أهم الهيئات التي تعنى بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. ويفيد هذا الامر في التعرف على مدى توفر ظروف البيئة المساعدة على تنمية هذه الصناعات وتوفير مقومات استمرارها.

ويمكن تقسيم أنواع الهيئات المعنية إلى جهات توفير الخدمات التنظيمية وأخرى للخدمات الفنية العلمية وثالثة للخدمات التمويلية. ومن تلك المؤسسات ما هي حكومية أو مشاة من الدولة، وغيرها مؤسسات غير حكومية، أغلبها جمعيات أهلية يزداد عددها وأنواعها بمستمرار، ومتوقع أن تكون لها القيادة مع إستكمال التغيرات الديكلالية المصاحبة للشخصية.

وقد تبيّن استعراض الجهات المعنية بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر الإهتمام المتزايد بذلك الصناعات. وذلك أمر متوقع مع الاتجاه القائم نحو هيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي في مصر وبتشجيع محلي ودولي. وذلك لأن طبيعة هيكل الاستثمار الخاص في مصر ملائم في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور للأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم وليس العاملة المتكاملة. ومن جهة أخرى، تتزايد معدلات البطالة بين الشباب بما يستلزم مواجهتها بتشجيع انخراطهم في أنشطة اقتصادية مستقلة في حدود قدراتهم بيدف تشجيع الحافز الفردي للإدارة والملك للنشاط.

ونتيجة وعى الدولة والجهات المانحة للتمويل المحلية والاجنبية بالدور الهام للصناعات الصغيرة والمتوسطة زاد التخصيص من المعونات والمنح والقروض لتلك الصناعات، وزاد ترکيز إهتمام الجهات الحكومية بها، وتبعاً لذلك زاد إهتمام المؤسسات التمويلية التي وجدت في مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة أهم سبل تشغيل عملياتها الانتمائية.

ولا شك أن المستقبل يحمل معه المزيد من الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ومزيد من نشاط المؤسسات غير الحكومية في هذا المجال، خاصة مع سيادة طابع الخصخصة على الهياكل المؤسسية في مصر. هذا وتهتم الهيئات المعنية بمنشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتوفير الخدمات التنظيمية والفنية والتمويلية لتلك المنشآت، ومن بين هذه الهيئات ما هو حكومي أو غير حكومي، ويزداد دور النوع الأخير مع إستكمال سياسة التحرر الاقتصادي وتعنى الهيئات الحكومية بتقديم الدعم الفني والتكنولوجي لهذه الأنشطة حتى يكون لها الدور الرائد في تطوير هيكل الانتاج الصناعي بصفة عامة. ويمكن ايجاز دور كل من هذه الهيئات في تطوير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة فيما يلى :

**أولاً : هيئة حكومية لتقديم الدعم التقني لهذه الصناعات ومهما :**

#### - وزارة البحث العلمي:

لم يقتصر دور وزارة البحث العلمي على القيام بالبحوث العلمية وتنظيمها في مصر، وإنما شمل كذلك هذه الأنشطة الصناعية الهامة بالتطوير المستمر وتقديم الاستشارات العلمية التي يعتمد عليها هذا التطوير.

### - أكاديمية البحث العلوم:

تم إشتراك الأكاديمية مع وزارة البحث العلمي وهيئة التنمية الدولية الأمريكية في برنامج خاص ببعض المشروعات الصغيرة تبلغ ميزانيتها المعتمدة حالياً ٥٠ ألف جنية، مما يوحى بدور إيجابي وفعال لمساهمة الأكاديمية في تطوير هذه المنشآت.

### - المركز القومي للبحوث :

من الأهداف الأساسية لإنشاء هذا المركز المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات القطاعات الإنتاجية المختلفة في مصر، وبأعلى في مقدمة اهتمامات المركز لتحقيق أهدافه، برنامج استخدام الأساليب العلمية في التنمية الريفية المتكاملة، لتنمية الصناعات الريفية الصغيرة مثلاً في الاتفاق مع أفراد من سكان قرى التطبيق على إنشاء مثل هذه المنشآت يشرف عليها الباحثون بالمركز فنياً وعلمياً.

### - مركز بحوث وتطوير الفلزات :

تم استقلال هذا المركز بعد تبعيته للمركز القومي للبحوث، حيث اتسعت مجالاته في الارتفاع بجودة المنتجات والعمليات الصناعية وتألويرها وإستحداثها، وقد احتضن هذا المركز تلك المنشآت، في تقديم خدماته العلمية والفنية.

### - المراكز البحثية للجامعة :

وقد أنشئت تلك المراكز بالجامعات لخدمة البيئة المحيطة التي تقع في نطاقها الجامعية، وتعمل تلك المراكز جاهدة على تطوير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتي تساعد على رفع مستوى المعيشة لسكان تلك المناطق.

**- مركز تنمية التصنيمات الصناعية :**

حيث يضطلع المركز بدور قيادى فى تقديم الخدمات الإرشادية والاستثمارية والتصميمات والتدريب وتطوير تلك الصناعات.

**ثانياً : هيئات حكومية لتقديم الدعم الفني :**

**- الهيئة العامة للتنمية :**

حيث تقوم بإعداد دراسات الجدوى لتلك المنشآت ومساعدة المستثمر في تحديد التصنيفات الفنية الخاصة بالمشروع وتدبير احتياجاته من العمال المدربة المتخصصة، وتوفير مصادر التمويل المناسبة أمام مستثمرى هذه النشاطات.

**- جهاز الصناعات الحرفيه والتعاون الإنتاجي :**

وتمثل الهدف الأساسي من إنشاء هذا الجهاز في معاونة الدولة بالإشراف على قطاع الصناعات الحرفيه، وقد اتسعت أنشطته ليشمل التخطيط والبحوث والتمويل لمثل هذا القطاع الهام والتنسيق بين منشآته المختلفة، وحل المشاكل الإنتاجية والتسويقية لتلك الأنشطة.

**- المركز القومي للإنتاجية الصناعية - وصلة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني :**

ويستهدف هذا المركز مساعدة الشركات الصناعية والمؤسسات الحرفيه في تحقيق هدف ورفع جودة المنتجات، مما يساعد على كفاءة الأنشطة الصناعية المتغيرة والمتوسطة وإستمراريتها.

**- الهيئة العامة للتوجيه القبائي ودودة الإنفاذ :**

وتهم بوضع المعايير القياسية للخامات والمنتجات الصناعية وإيادء المشورة الفنية وخدمات التدريب، مما يعمل على تطوير تلك الأنشطة الصناعية الهامة.

**- الصندوق الاجتماعي للتنمية :**

وقد أعد الصندوق في مجال الصناعات الصغيرة برنامجاً لتطوير المشروعات (EDP) مستهدفاً تنفيذ مائة ألف مشروع يقوم بها ١٢٥ ألف مستثمر توفر ١٩٧ ألف دينار سنوي دائن، ٣٠٠ ألف فرصة عمل مؤقتة.

**- جهاز بناء وتنمية القرى المصرية :**

ويستهدف هذا الجهاز تحرير تقرير نصري وتبني المشروعات التنموية التي تساعد في تأمين الدخول والمساهمة في إمتصاص الطاقة المتuelle خاصة شباب خريجي الجامعات.

**ثالثاً : هيئة حكومية لتقديم الخدمات التنموية :**

**- بنك التنمية الصناعية المصرية :**

ويتمثل الغرض الأساسي للبنك في النهوض بالصناعات المصرية بوجه عام خاصة في القطاع الخاص والتعاوني وفي معاونة الحرفيين وصغار المستثمرين، وذلك بتوفير الإنماء اللازم لإقامة وتشغيل هذه الصناعات.

**- بنك ناصر الاجتماعي :**

حيث يقدم البنك القروض لصغار المستثمرين في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وغيرهم من لا يتوفر لديهم الضمانات الكافية لمصادر التمويل الأخرى.

**- البنك العربي للتنمية والإئتمان الزراعي :**

يقوم هذا البنك وفروعه المنتشرة في جميع المحافظات بتقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في تقديم التسهيلات الإئتمانية وتخصيص معظم المعونات المقدمة للبنك لتمويل المشروعات الصغيرة ومن هنا يساعد هذا البنك في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

**- البنك الأهلي المصري :**

وتحتل سياسة البنك في إقراض الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع المستثمر على إقامتها خاصة لشريحة الخريجين.

**رابعاً : هيئات غير حكومية :**

**- الجمعية المصرية لتشجيع وإقامة المشروعات الصناعية لغير الحكومية :**

حيث تعمل هذه الجمعية على ترغيب الشباب في الاعتماد على الذات في تنمية قدراتهم المالية والعلمية والفنية، وإذكاء روح الإئتمان للوطن الأم الذي يعمل الجميع على أمنه واستقراره.

### - جمجمية معمل ثورة ٦ أكتوبر :

حيث بروز دورهن أهداها المعاشرة بالتصانع المشتركة للمستثمرين وتمثيلهم ، إدراة دولية، وإعداد ونشر البيانات، وإيجاد البحوث الصناعية والتى تساعد مثل هذه المشروعات الصغيرة والمتواضعة بآفاقها الواسعة.

### - جمجمية المعاشرات الصغيرة: اقتصادية المجتمع المحلي بمدينة ٦ أكتوبر :

ومن بين أهدافها إبراز الدراسات الميدانية الالزامية لفتح مجالات جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتدريب وتأهيل الشباب لمزاولة هذه الأنشطة الهامة.

## **إذارة المشروعات الصغيرة وعلائقتها باللاقتسام والتحمل**

في مرحلة التحرر الزعدي سادى والتخلى عن مبدأ التعين الحكومى، وترك سوق العمل القومى للعربي، والطالب بتغيير أهمية المشروعات الصغيرة التى تتميز بانخفاض كثافة رأس المال لوحدة العمل بما يتبع خلق فرص عمل أكبر باستثمارات أقل. ومن ثم تحتاج هذه المشروعات إلى القروض منخفضة الفائدة ويسيرة في شروط السداد.

ونظراً لصغر حجم هذه المشروعات فيتوقع أن يصادفها نوعين من المعوقات:

### **أ- معوقات تسويقية:**

ويتطلب الأمر تشجيع قيام جمجميات تسويقية لأصحاب هذه المشروعات بدلاً من التسويق الموسمى المعتمد على إقامة المعارض غير المنتظمة. ويجب أن تتواجد جمجميات تسويقية إقليمية لمنتجات هؤلاء الشباب. وهناك بديل مكمل لهذا بأن هذه المشروعات لها نفس الأهداف والسمات الخاصة بالجماعيات التعاونية الإستهلاكية التي يجب أن تتكامل مع

مشروعات الشباب لتشابه أهدافهم الإجتماعية والاقتصادية وتعرض كلا القطاعين لمشاكل التنافس مع القطاع الخاص في السوق، حيث أن المشروعات الصغيرة تضطر للبيع بدون تعاقدي أو إرتباطات منتظمة وأيضاً الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تضطر للشراء من السوق وبالتالي تتعرض لمشاكل تقلبات الأسعار والتوريد.

### **بــ التعرض لبعض المخاطر السعرية:**

وتشمل المعوقات الراجعة لتقلبات الأسعار والراجعة لأسباب عدّة منها الاستجابة المتأخرة أو التعاقديات المسبقة بأسعار ثابتة أو المرور بفترات كساد ورواج في السوق أو موسمية العرض والطلب ونظرًا لأن هذه المخاطرة السعرية سمة من سمات الاقتصاد الحر فما بالنا بأن هذه المشروعات الصغيرة تعانى أصلًا من مشاكل تمويلية ومشاكل ندرة رأس المال ولذلك فهي أولى بالرعاية في مسألة المخاطرة السعرية.

ولذلك يجب أن يتواءم مع التوسيع في المشروعات الصغيرة وجود صندوق لموازنة الأسعار خاص بهذه المشروعات الصغيرة يجنبها المخاطرة السعرية. ومن جهة أخرى فهذه المشروعات تحتاج التمويل ليس فقط للإستثمارات الثابتة ولكنها تحتاجه لتمويل رأس المال التشغيلي حتى يتمكن المشروع من تحقيق عائدًا يغطي تكاليف التشغيلية. وهذا التمويل يمثل نسبة من التكاليف الإضافية للمشروع تختلف هذه النسبة حسب طبيعة المشروع ، تترواح بين ٢٠٪ - ١٠٠٪ من التكاليف التشغيلية الإضافية.

### **علاقة المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالسوق العالمي:**

في وجود التحرر الاقتصادي وتطبيق مبادئ اتفاقيات التجارة الحرة أصبحت هذه المشروعات في تناقص شديد مع الواردات من حيث المواصفات المطلوبة على المستوى

العالى. حيث تتيح هذه الإمكانية الفرصة في توجيه إنتاج هذه المشروعات للتصدير ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر **الخطىء الألى** :

- ١- توفير المعلومات السوقية عن دراسات السوق المحلي والدولى فى شأن السلع المنتجة وهذه المصادر لابد أن توفرها جهات حكومية قادرة على القيام بهذا العمل وهو أمر معروف فى الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر .
- ٢- الإمداد بالاستشارات العلمية والفنية الـ، وفى هذه المشروعات تقلبات الأسواق العالمية حتى لا تتعرض للإنهيار على أى دون هذه الاستشارات عديمة التكاليف أى يمكن الحصول عليها بسهولة .
- ٣- الاعتماد على هذه المشروعات الصغيرة فى إمداد المشروعات الكبيرة بما يلزمها. ولذلك فهى تعمل كمشروعات معاونة وبالتالي تساعد على تشغيلها، وهو أمر يتطلب أن تشمل إتفاقيات التجارة الحرة بين الدول الأخرى، ومنها إتفاقيات السوق العربية المشتركة.